

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



تدافع الهويات والاستراتيجيات فوق الجيوبوليتيكا السورية

د. شجاع محمود

د. عبد الله ناهض





تدافع الهويات والاستراتيجيات فوق الجيوبوليتيكا السورية
سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث
/ الدراسات السياسية
الاصدار / تقدير موقف
الموضوع / شؤون إقليمية ودولية
د. عبد الله ناهض / باحث
د. شجاع محمود / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرُّه الرئيسيُّ في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جيّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة

عادت الأوضاع لتنفجر من جديد في سوريا، إذ خلال أيام قليلة، حققت هيئة تحرير الشام بقيادة (أبي محمد الجولاني) وحلفائها تقدماً كبيراً على الأرض، كان مفاجئاً للرئيس السوري (بشار الأسد) وحلفائه روسيا وإيران وحزب الله. قابله انهيار الجيش السوري الذي، على ما يبدو، افتقد لإرادة القتال والدفاع عن النظام السياسي، بسبب عوامل عديدة لعل أهمها: الإنهاك الشديد جراء طول مدة الحرب، والمعاناة الاقتصادية للضباط والجنود. وقد يكون عامل الاستياء من أنهم مجرد أدوات للدفاع عن عائلة حاكمة لا دولة أو شعب من العوامل الأخرى المهمة التي أدت لعدم قتالهم ووقوفهم ضد مقاتلي هيئة تحرير الشام. وبذلك، خلال عشرة أيام من تاريخ بدء الهجوم، الذي أدى إلى السيطرة على حلب وحماة ومناطق أخرى، كانت الضربة الكبرى تمثلت بالسيطرة على العاصمة دمشق، وهروب الأسد نحو روسيا.

أمام هذا التحول الاستراتيجي الذي شهدته سوريا في الآونة الأخيرة، فإننا بصدد بحث مجموعة من الجوانب ضمن هذه المقالة التي تحاول قراءة التحولات التي شهدتها سوريا. ومن أهم النقاط التي سيتم التركيز عليها هي: الصراع الاستراتيجي بين القوى الدولية والإقليمية، والأمن الهوياتي الذي تسعى كل من تركيا وإيران لتحقيقه عبر الانخراط في الحرب السورية.

أولاً- سوريا في المدرك الاستراتيجي للقوى الدولية والإقليمية (د. عبد الله ناهض)

عبر هذا المحور، سيتم التطرق إلى الفهم الاستراتيجي للقوى الدولية والإقليمية المؤثرة والفاعلة في سوريا، وكيف تنظر كل واحدة منها لهذه الدولة المهمة.

1- سوريا في المدرك الاستراتيجي الروسي

ترى روسيا أن وجودها العسكري في سوريا مفصلي بالنسبة لمصالحها ووجودها كقوة دولية كبرى. فضلاً عن ذلك، يُعد هذا الوجود هو الوحيد لها في البحر الأبيض المتوسط، استناداً إلى تحالفها الطويل الأمد مع سوريا، مما أكسبها مميزات عدة، أهمها الوجود البحري في البحر الأبيض المتوسط، الذي تُسمى في الأدبيات الروسية منذ أيام الدولة القيصريّة «المياه الدافئة». كان الوصول إليها وضمان موطئ قدم فيها من أهم أولويات الروس. فروسيا تعاني من ضعف في الاطلاات البحرية المتاحة والمتناسبة مع حجمها البري الشاسع، فهي



أكبر دولة في العالم من الناحية الجغرافية، إلا أن ذلك لم يُواكب وجوداً بحرياً مريحاً وحيوياً. والوجود البحري الحيوي في الغالب يقع خارج سيطرتها. وبناءً عليه، كان عليها البحث عن حلول لهذا المأزق، وكان الوصول إلى البحر المتوسط أحد هذه الحلول. مع ضرورة ضمان وجود آخر في البحر الأسود حتى يكون هناك نقطة اتصال دائمة بين البحرين تضمن عدم انقطاعه أمامها، ووجودها في البحر الأسود ضمنتها عبر سيطرتها على شبه جزيرة القرم التي اقتطعتها من أوكرانيا في عام (2014).

لذلك، وقفت روسيا حتى اللحظة أمام محاولات إسقاط الرئيس السوري (بشار الأسد)، إذ تعتقد أن ما يجري ليس ثورة بل هو فعل أمريكي يهدف إلى إنهاء نفوذها في سوريا، مما يعني عدم بقائها (الوحيد) في البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي تراجع وضعها الاستراتيجي بشكل كبير في الشرق الأوسط.

وبعد سنوات قليلة من الاستقرار الهش في سوريا، حيث كان بشار الأسد (قبل سقوط نظامه على يد هيئة تحرير الشام والجماعات المتحالفة معها) يسيطر على (65) بالمئة من الأراضي، بينما البقية موزعة بين قوات قسد الكردية، والجماعات السورية المسلحة التي تصف نفسها بالمعارضة مثل هيئة تحرير الشام، ومع الوضع الراهن للأزمة التي تمر بها المنطقة نتيجة الحرب القائمة منذ أكثر من عام، والتي تشنها إسرائيل ضد غزة ولبنان، فضلاً عن الضربات الجوية المتبادلة بينها وبين إيران. هذه الحرب أدت إلى اشتعال التوترات في المنطقة بشكل كبير، مما جعلها على حافة الهاوية.

أيضاً، وبالنظر إلى الحرب التي تنشغل بها روسيا في أوكرانيا دفاعاً عما تعتقد أنه من أمنها القومي ضد تمدد حلف شمال الأطلسي، ومنع أوكرانيا من الانضمام إليه، وبعد مرور أكثر من سنتين على هذه الحرب، يبدو أن روسيا لم تحقق جميع أهدافها فيها، وتحولت إلى حرب استنزاف ضدها.

وهذا الوضع الروسي أثر على التزاماتها تجاه أهم حليف لها في الشرق الأوسط، وهو سوريا. كما أن سوريا تعاني أيضاً من انشغال حلفائها الآخرين في حربهم مع إسرائيل، مثل حزب الله وإيران، وبالتالي تعيش في وضع محرج للغاية. وقد تبين ذلك من خلال المكاسب التي حققتها المعارضة المسلحة في الأيام الأخيرة، والتي تكلفت بسقوط النظام السوري وفرار الأسد نحو روسيا.



ويبدو أن روسيا لم تعد تمتلك القدرة الكافية لإعادة الأمور إلى نصابها لصالح حليفها الذي وقفت معه لسنوات. فقد أخذت حربها ضد أوكرانيا منها الكثير على صعيد التسليح، بالإضافة إلى انشغال جيشها بهذه الجبهة، فضلاً عن العقوبات المفروضة عليها من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

مقابل ذلك، اشتعلت الحرب في سوريا من جديد بعد نحو أربع سنوات من الاستقرار الهش، وذلك بعد أن قامت مجموعة من الفصائل المسلحة المتحالفة -أكبرها هيئة تحرير الشام- التي يتزعمها أبو محمد الجولاني (أحمد الشرع)، بحرب استباقية، حاولت من خلالها استثمار انشغال حلفاء بشار الأسد في حروبهم. إذ أطلقت عملية عسكرية سمتها (ردع العدوان) لتغيير وقائع القوة على الأرض. فروسيا منغمسة في حربها ضد أوكرانيا، وحزب الله اللبناني يعاني بعد الضربات التي تعرض لها ومعه قاعدته الاجتماعية والاقتصادية على يد إسرائيل في الأشهر القليلة الماضية. بالتالي، وبعد عقده اتفاقاً مؤقتاً لوقف إطلاق النار مع إسرائيل، يبدو أنه الآن مشغول بترتيب وضعه الداخلي ولملمة جراحه، فضلاً عن انشغال إيران بصراعها مع إسرائيل وخشيتها من ارتداد النار إلى بيتها.

هذا التحرك وتغيير وقائع القوة على الأرض يعني تهديداً استراتيجياً للنفوذ الروسي والإيراني في سوريا. فهذه الجماعات المسلحة كان هدفها إسقاط بشار الأسد وإزاحته عن السلطة، وهو ما أعلنه الشرع، الذي، وعلى الرغم من إرساله الرسائل التي أراد من خلالها تطمين الآخرين بأنه مختلف عن داعش ولن يستهدف المخالفين، وأن تحركاته داخلية فحسب ولن تستهدف الدول الأخرى مثل العراق، إلا أن خلفية هذا الرجل، فضلاً عن التنظيم الذي يقوده، تجعل الآخرين في موقع الشك وعدم تصديق ما يقوله. فهم يعتقدون أن هذا الخطاب هو مجرد تكتيك مرحلي، وأنه ما أن تتمكن هذه الجماعات من فرض سيطرتها، ستظهر وجهها الحقيقي.

بعد أن انزاح نظام الأسد عن المشهد السوري نهائياً، فإن روسيا اليوم مطالبة بالتعامل بجدية مع المتغيرات التي حصلت على الأرض، والتي على الأغلب لن تكون في صالحها. فالشرع وبقية الأطراف السورية المسلحة المتحالفة معه، بالتأكيد لا يكون الود للروس، بسبب موقفهم الداعم للأسد ووقوفهم ضد الثورة السورية، واستخدامهم مختلف الوسائل لإجهاضها، وهو ما حدث بقوة منذ عام 2015 عندما كان النظام السوري قاب قوسين أو أدنى من الانهيار.

من المحتمل أن تسعى روسيا في الفترة المقبلة إلى التفاوض مع هيئة تحرير الشام لضمان الحفاظ على قواعدها العسكرية في طرطوس وعدم تعريض مصالحها في منطقة شرق المتوسط للخطر. وفي المقابل، قد يطالب الحاكم الجديد في سوريا روسيا بتسليم المطلوبين إليها، وعلى رأسهم بشار الأسد، الذي منحته موسكو حق اللجوء الإنساني هو وعائلته.

وقد لا يحدث ذلك، إذ قد يطالب الحكم السوري الجديد، بمجرد استقراره، بإنهاء الوجود العسكري الروسي والانسحاب من سوريا، مما يعني انهيار الاستراتيجية التي عملت عليها موسكو لسنوات، وتراجع قيمتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط والعالم عموماً، لا سيما في ظل استمرار حالة عدم الحسم في أوكرانيا. ومن بين الانعكاسات المحتملة لهذا التغيير في سوريا، قد تجد روسيا نفسها تعود إلى وضع الدولة العادية، مما يؤدي إلى تلاشي طموحاتها في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي وإنهاء الهيمنة الأمريكية.

أيضاً، ربما تستخدم روسيا ورقة سوريا على طاولة المفاوضات مع الغرب وإدارة ترامب الجديدة، خاصة فيما يتعلق بالملف الأوكراني، إذ إنها متورطة في الحرب مع أوكرانيا، ولم يتم التوصل إلى حل بشأنها حتى الآن. وبالتالي، قد يشير عدم إصرار روسيا على الدفاع عن بقاء الأسد في الحكم وتركه يسقط بهذه السرعة والكيفية، إلى وجود صفقة خلف الكواليس بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم على مقايضة أوكرانيا بسوريا، بحكم أن أوكرانيا أكثر تأثيراً في الأمن القومي الروسي، وأن خسارة الحرب فيها أو انضمامها إلى حلف الناتو قد يهدد مستقبل النظام السياسي الروسي، بل وحتى مصير الرئيس بوتين نفسه.

ومع ذلك، قد لا يكون هناك أي صفقة، بل إن روسيا لم تكن تمتلك القدرة الفعلية على حماية الأسد من السقوط، مما يهدد نفوذها في سوريا وفي البحر الأبيض المتوسط، وذلك بسبب انشغالها بالحرب ضد أوكرانيا، ومواجهة الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لحكومة.



2- سوريا في المدرك الاستراتيجي الأمريكي

تتبع الولايات المتحدة الأمريكية -في أغلب الأحيان- استراتيجية غير مباشرة أو ما يسميها (جون ميرشايمر) باستراتيجية تمرير المسؤولية إلى الآخرين⁽¹⁾ وهي تتبع في مختلف المناطق التي تتمتع بأهمية بالغة بالنسبة لها مثل الشرق الأوسط. وهذه الاستراتيجية تقوم على أساس توزيع الأدوار والمسؤوليات على الحلفاء والشركاء، فهم بمنزلة حراس النفوذ للسياسة الأمريكية. وأن أي محاولة لزعزعة هذا النفوذ سيتم مواجهتها سواء من حلفائها أو من قلبها هي إذا ما ساءت الأمور ولم يستطيع الحلفاء من مواجهة التحديات التي تواجههم. وربما تُعد إسرائيل من أبرز حلفاء أمريكا الذين يندرجون ضمن إطار هذه الاستراتيجية، وهو ما تجلّى بوضوح عقب الهجوم الذي شنته حماس ضد إسرائيل في السابع من أكتوبر العام الماضي، حيث أعقبه هجوم إسرائيلي واسع لم يقتصر على غزة وحماس فحسب، بل استهدف المحور الإيراني برمته. ومن خلال هذا التصعيد، لم تكن إسرائيل بعيدة عن الرؤية الأمريكية التي تهدف إلى تقليص النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، باعتباره تهديداً لأمن ومصالح الوجود الأمريكي في المنطقة.

وبما أن الوجود الروسي العسكري والسياسي في سوريا، وما يرتبط به من مصالح مع دمشق (قبل سقوط نظام الأسد)، إضافة إلى علاقاته مع إيران وبقية شركائه، يشكل عنصراً مهماً في التوازنات الإقليمية، فإن هذا التواجد يثير بطبيعة الحال حساسية لدى الولايات المتحدة. فروسيا تُعدّ خصماً استراتيجياً لواشنطن، كما أنها من القوى الدولية التعديلية التي تسعى إلى إنهاء الاحتكار الأمريكي للقرار الدولي، وكسر هيمنتها الأحادية، وذلك من خلال الدفع نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، تكون فيه الولايات المتحدة مجرد قطب ضمن أقطاب كبرى أخرى، بدلاً من أن تظل القوة المهيمنة كما كان الحال بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي.

هذه الرؤية الروسية، بلا شك، تُنظر إليها من قبل الولايات المتحدة على أنها سياسة عدائية تهدد مصالحها العالمية. وهذا يعني أن واشنطن تسعى إلى اتباع استراتيجية تستهدف تقويض النفوذ الروسي أينما وُجد، من خلال إحاطته بسلسلة من التحالفات، مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، الذي شهد تمرداً كبيراً حتى بات على الحدود المباشرة لروسيا.

(1) جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، الرياض، 2012، ص176.

كما تعمل الولايات المتحدة على محاصرة حلفاء موسكو في مختلف المناطق، مثل سوريا (قبل سقوط الأسد)، إضافة إلى جهودها المستمرة في تقليل الاعتماد الأوروبي على الطاقة الروسية، لا سيما الغاز، نظراً لأهمية هذا المورد الحيوي في تعزيز النفوذ الروسي داخل القارة الأوروبية.

على صعيد متصل، لم تكن للولايات المتحدة الأمريكية علاقات طيبة مع سوريا خلال حكم الأسد، لا سيما أن النظام السوري البعثي تحكمه أيديولوجيا قومية عربية تعادي الغرب، بما في ذلك أمريكا، التي يعتبرها امتداداً للاستعمار ينبغي التصدي له في العالم العربي. إضافة إلى ذلك، كانت سوريا خصماً لحليفة واشنطن، إسرائيل، ولم تعقد معها أي معاهدة سلام أو تقدم على التطبيع حتى آخر يوم من حكم بشار الأسد. في المقابل، ارتبط النظام السوري، ممثلاً بحزب البعث - فرع سوريا، بتحالف وثيق مع الروس، سواء في عهد الاتحاد السوفيتي أو بعد تفككه، حيث منح روسيا امتيازات استراتيجية، من أبرزها الوجود العسكري والبحري في طرطوس، الذي يُعد القاعدة الروسية الوحيدة على البحر الأبيض المتوسط.

فضلاً عن ذلك، فإن سوريا تحت حكم الأسد، لديها حلف مع إيران وحزب الله وهذه الأطراف أيضاً تقع ضمن خانة أعداء الولايات المتحدة الأمريكية، ويحاولون تهديد أو تحجيم نفوذها في المنطقة. وبالتالي، بناءً على ذلك، فإن تغيير النظام الحاكم في سوريا لا يعني فقط إنهاء حكم الأسد، بل تفكيك هذا التحالف، مما يحقق هدفاً أمريكياً رئيسياً وهو تعزيز الأمن الإسرائيلي عبر قطع الصلة بين سوريا وإيران وحزب الله. ومن دون تغيير الأسد، لا يمكن تحقيق هذا الهدف، إذ يُعد بقاءه تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية في المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بوجودها العسكري وتأثيرها الاستراتيجي في العالم العربي.

تقع الرؤية الأمريكية تجاه سوريا، ضمن رؤيتها الدولية الواسعة الرامية إلى تحجيم التهديد والنفوذ الروسي والإحلال محله، وسوريا من البلدان المهمة التي تتمتع بعلاقات واسعة ومتينة مع الروس، وبالتالي إن إنهاء دورهم في هذا البلد، أمر في غاية الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهو يعني: أولاً تحجيم التهديد الروسي والإقلال من فرص بحث القيادة الروسية عن دور دولي ينافي دورها، وثانياً ضرب النفوذ الإيراني في سوريا، وإيران تتبنى استراتيجية مناهضة للوجود الأمريكي في المنطقة وتدعو باستمرار إلى إنهاء استمراره، وهي تهدف عبر هذه الدعوات إلى أن تكون القوة الإقليمية البارزة في الشرق الأوسط، ووجود إيران فوق الأراضي السورية، يعني ذلك تهديد للمصالح الأمريكية في البحر



الأبيض المتوسط عبر حلقتي سوريا ولبنان وطريقها البري المتمثل في العراق، وصولاً إلى البحر الأحمر حيث تواجد الحوثيين في اليمن حلفاء إيران، لذلك، تعمل واشنطن على قطع هذه السلسلة، بالتنسيق مع إسرائيل، التي يبدو أنها وُضعت في مواجهة مباشرة مع إيران وحلفائها، مع حصولها على دعم أمريكي شامل، خاصة في المجالين العسكري والمالي.

قد تلجأ الولايات المتحدة إلى استراتيجية «العمودين» في إدارة التوازنات الجديدة في المنطقة، وذلك بتفويض كل من تركيا وإسرائيل لإدارة الملفات الإقليمية. وتستند هذه الاستراتيجية إلى استثمار التراجع الذي يعانيه المحور الإيراني، نتيجة الضربات الإسرائيلية المكثفة التي تعرض لها منذ هجوم حماس في السابع من أكتوبر العام الماضي.

3- سوريا في المدرك الاستراتيجي الإسرائيلي

منذ أكثر من عام، وإسرائيل تخوض حرباً مع محور إيران في المنطقة، الحرب التي أشعلها هجوم حماس عليها العام الماضي، لتعلن بعدها الحرب ضد ليس حماس وغزة فحسب؛ بل تعدى ذلك إلى جميع حلفاء إيران من الجماعات المسلحة مثل حزب الله اللبناني، والحوثيين، والفصائل العراقية المتحالفة معها، فضلاً عن نظام بشار الأسد. وبعد كل هذه الأشهر التي مرت على الحرب؛ استطاعت إسرائيل من تدمير غزة بشكل شبه تام، وتقريباً إنهاء خطر تهديد حماس، وتحييد حزب الله في لبنان، وفصله عن مبدأ وحدة الساحات التي تنادي به إيران، إذ أنهى دوره في مساندة غزة في حربها ضد إسرائيل، بعد الضربات الكبيرة التي تعرض لها، في مقدمتها اغتيال قائده السيد (حسن نصر الله)، كما أن إيران تعرضت لأكثر من ضربة إسرائيلية مباشرة وهذه لأول مرة تحدث بين الجانبين، بعد عقود من الصراع والتهديد المتبادل، مقابل ذلك ردت إيران أكثر من مرة ضد إسرائيل بهجمات صاروخية، وبالطائرات المسيرة، فضلاً عن الهجمات التي يقوم بها حلفائها، إلا أنه، على ما يبدو، لم تُؤدِّ هذه الخطوات الإيرانية إلى منع إسرائيل من مواصلة حربها ضد إيران وحلفائها. فقد حددت القيادة الإسرائيلية أهدافاً كبرى من هذه الحرب، أهمها: إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط، وإنهاء النفوذ الإيراني في المنطقة وجميع حلفائها، وربما نقل الحرب إلى الداخل الإيراني، وهو السيناريو الذي تخشى إيران حدوثه وتسعى جاهدة لتجنبه حفاظاً على نظامها السياسي ووحدة وأمن بلادها.

وكانت من الضربات الكبيرة التي تعرض لها المشروع الإيراني، سقوط حليفها نظام بشار الأسد، مما يمثل خسارة كبيرة لإيران، لما تمثله سوريا من أهمية جيواستراتيجية لمشروعها. فهي تمثل طريقاً نحو البحر المتوسط، ونحو لبنان وبقية المناطق العربية، كما أنها أحد ميادين المواجهة المباشرة بينها وبين إسرائيل. إذ لم تعد سوريا تقريباً تشكل وجوداً على الحدود مع إسرائيل كما كان الحال سابقاً، بعد سقوط الأسد، وانسحاب حزب الله إلى ما وراء نهر الليطاني، وتعرض قوته العسكرية والقيادية لضربات شديدة.

واستثمرت إسرائيل حالة الفوضى التي أعقبت سقوط الأسد، فشنت هجمات جوية دمرت خلالها القوة العسكرية السورية، بحجة الخشية من وقوعها تحت سيطرة الجماعات المسلحة. كما سيطرت على بعض القرى والأراضي السورية المحاذية لها، وأعلنت انتهاء اتفاقية فض الاشتباك بين الجانبين التي كانت قد عُقدت في عام (1974). وقد تهدف إسرائيل عبر هذه الخطوات إلى استخدام أوراق تفاوضية مستقبلية مع السلطة الجديدة في سوريا، والتي قد تتمثل في عقد صفقة تقوم على: الانسحاب من الأراضي مقابل تطبيع العلاقات بين البلدين، وعدم تبني أي خطط عسكرية أو تحالفات دولية معادية لها.

استثمرت إسرائيل هجوم حماس لوضع خطتها في الشرق الأوسط موضع التنفيذ، بدعم أمريكي غير مسبوق، وصمت سياسي عربي يعجز عن اتخاذ أي إجراء. وقد أكد رئيس وزرائها، بنيامين نتنياهو، في أكثر من مناسبة على هذا الأمر، مشيراً إلى خارطة شرق أوسطية جديدة خالية من التهديد الإيراني، وإنهاء أي طموحات فلسطينية بإقامة دولتهم المنشودة. إلا أن هذا قد لا يكون مستداماً بشكل نهائي، ما لم يحقق الشعب الفلسطيني آماله في إقامة دولته الفلسطينية. وإنهاء الخطر في الوقت الراهن لا يعني بالضرورة أن الأجيال الفلسطينية القادمة ستتخلى عن حلمهم. وعلى إسرائيل أن تدرك هذه الحقيقة، وألا يصيبها غرور القوة بسبب ما تحققت في السنة الأخيرة. كما نعلم، العالم في تغير مستمر، ولا يوجد شيء ثابت فيه سوى التغيير.

كما أن هذه الخطط الإسرائيلية قد تشكل تهديداً لمصر والأردن، خصوصاً مع وجود خطط أمريكية وإسرائيلية تهدف إلى نقل الفلسطينيين، وخاصة أهل غزة، إلى بلد بديل، حيث تم اقتراح أن تكون مصر والأردن هما من يستقبلهم. هذه الخطة تم طرحها فيما عُرف بـ «صفقة القرن» خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وأعيد طرحها بقوة في ولايته الثانية.



فكيف ستتعامل كل من الدولتين مع هذا التهديد الأمني والسياسي والاجتماعي؟ وللوهلة الأولى، رفضت قيادات البلدين هذه الخطة، وطرحت مصر خياراً بديلاً يتمثل في إعادة إعمار غزة دون الحاجة إلى تهجير سكانها. ويبدو أن الخطة الأمريكية لن تسير كما هو مخطط لها، فالتهديدات المصاحبة لها كبيرة، وتؤثر على أمن حلفائها في المنطقة، أي مصر والأردن. وعلى الأرجح، سيتراجع ترامب عن هذه الخطة لأنها بلا أفق، ويصعب تطبيقها.

سوريا في المدرك الاستراتيجي الإيراني

كانت إيران تمتلك علاقات استراتيجية مع سوريا أيام حكم عائلة الأسد، وصلت إلى حد أن سوريا، الدولة العربية التي يحكمها حزب البعث، وقفت إلى جانبها في حربها ضد العراق في فترة حكم حزب البعث أيضاً. وقد تعمقت هذه العلاقة الاستراتيجية بشكل أكبر عندما تشاركتا التهديد الناجم عن الاحتلال الأمريكي للعراق في العام (2003). وتواصلت هذه العلاقة لتشهد دخول إيران وحلفائها بقوة للدفاع عن وجود النظام السياسي السوري والرئيس بشار الأسد في مواجهة الثورة السورية التي اندلعت في العام (2011)، إثر تأثرها بالربيع العربي الذي بدأ في تونس وامتد إلى بعض الدول العربية. تحولت هذه الثورة بعد ذلك من فعل سلمي إلى مسلح بعد قمعها بقوة من قبل النظام السوري، مما حول سوريا إلى مركز استقطاب دولي وإقليمي، ومجمع لكل الجماعات المسلحة المدعومة من دول مختلفة. وكان أخطر هذه الجماعات هو داعش، الذي سيطر على أراض واسعة في سوريا والعراق في منتصف العام (2014). استفادت إيران وحليفها في سوريا من هذه الورقة لتعبئة العالم ضد خطر داعش، مع محاولة تغاضي المجتمع الدولي عن مسألة بقاء الأسد في الحكم. وبعد تحقيق النصر على هذا التنظيم، بدأت سوريا منذ عام (2017) تستعيد نوعاً من الاستقرار النسبي والهش، مما دفع بعض الدول العربية إلى اتخاذ قرار بإعادة العلاقات مع سوريا وعودتها إلى جامعة الدول العربية، حيث عاد الرئيس السوري للمشاركة في القمم السنوية للجامعة. إلا أنه رغم ذلك، رفض الأسد أي حوار مع المعارضة السياسية السورية. وقبل ذلك، عرض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الأسد خارطة طريق لعودة العلاقات بين البلدين وفتح حوار مع المعارضة، لكن الأسد رفض جميع هذه الحلول، ربما معتقداً أن الوضع قد استقر ولا حاجة لتقديم تنازلات بعد سنوات من الحرب. ولكن يبدو أن الأسد لم يُحسن قراءة التطورات في المنطقة التي شهدت تحولات جذرية بعد هجوم حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر (2023). فقد أدى هذا الهجوم إلى اتخاذ القيادة الإسرائيلية قراراً يهدف إلى القضاء على المحور الإيراني في المنطقة، وعدم ترك أي فرصة لهذا الخطر إلا وتم القضاء عليها.



بالنسبة لإيران، فإنها من الناحية الاستراتيجية، تنظر إلى سوريا بوصفها محطتها الجيوسياسية التي تصلها بالبحر الأبيض المتوسط، وتربطها مع لبنان وحليفها حزب الله، وصولاً إلى فلسطين المحتلة وحليفها حماس. وهذا يشكل جزءاً من مشروعها الاستراتيجي القائم على تعزيز العلاقات مع الطوائف الشيعية في الدول العربية، والاستثمار في التهميش الذي تتعرض له هذه الطوائف. إذ تعتبر إيران هذه العلاقة بمثابة «حبل نجاة» لهذه الطائفة، وظهرها الاستراتيجي وسط منطقة سنية لا تكن لها الود بسبب عوامل مذهبية وتاريخية وسياسية تختلف بين السنة والشيعية. ويمكن تشبيه هذه الاستراتيجية الإيرانية بتلك التي تبناها هتلر في الحرب العالمية الثانية، حيث كان يهدف إلى الوصول إلى كل دولة ومنطقة تضم شعوباً من العرق الألماني الأري، ليبني شبكة من التحالفات التي تخدم مصالحه.

وبما أن مشروع الدولة الوطنية لم يكتمل في العالم العربي، ظل الشيعة العرب يشعرون بأنهم خارج المعادلة في الدولة العربية التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، حيث استأثر السنة بكل شيء، وأصبحوا كيانا هامشياً بلا دور مؤثر. ولذلك، عندما قامت الثورة الإيرانية ووصل الخميني إلى السلطة في عام 1979، وتبنى النظام الإيراني الجديد مشروع ولاية الفقيه وتصدير الثورة إلى المنطقة، شعر الشيعة لأول مرة أن هناك نظاماً يمثلهم ويعالج حالة التهميش التي عانوها. من ثم، تبنت إيران الإسلامية الشيعية مشروع نصرته الشيعة في مختلف دول العالم، مما عزز شعور الشيعة بأن هناك دولة قوية تدعمهم. كما أن سقوط نظام صدام حسين ووصول الشيعة إلى السلطة في العراق في عام 2003، ساعد على ترسيخ هذا المشروع، حيث تماهى الشيعة مع المشروع الإيراني وأصبحوا حلفاء أقوياء لإيران في المنطقة. ونتيجة لذلك، نشأ ما يُسمى بالهلال الشيعي، الذي يمتد من إيران والعراق وسوريا ولبنان وصولاً إلى اليمن، وهو تحالف استراتيجي يسهم في تعزيز النفوذ الإيراني في هذه المناطق.

إيران تعتقد أن ما تمتلكه من إمكانيات يؤهلها لتكون القوة الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط، وأنها يجب أن تكون القائدة فيه، وأن تقنع النظام الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. كما تعتبر أن سوريا إحدى الحلقات المهمة في مشروعها الاستراتيجي. إلا أن طموحاتها هذه تصطدم بعقبات عدة، أبرزها: النفوذ الأمريكي في المنطقة، والمشاريع الإسرائيلية والتركية. فضلاً عن ذلك، فإن الدول العربية السنية لن تقبل بمشروع مذهبي يهدد أمنها الداخلي، نظراً لوجود الشيعة في أغلبها، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي، تشكل هذه العقبات حائط صد أمام طموحات إيران.



4- سوريا في المدرك الاستراتيجي التركي

تعد سوريا إحدى الدول المهمة في المدرك الاستراتيجي التركي، كيف لا وهي من دول الجوار التركي وتقع من الجهة الجنوبية لتركيا، والحدود التي تجمع تركيا معها هي الأطول من بين كل الدول المجاورة لها، بطول يصل إلى (911) كم⁽²⁾، فسوريا هي امتدادها المباشر نحو دول الشام، ومن ثم بقية الدول العربية، كما أنها كانت منذ عقود ليست بالبعيدة واقعة تحت سيطرة الدولة العثمانية، ولم تتحرر من هذه السيطرة إلا بعد خسارتها للحرب العالمية الأولى، وما أفرزته هذه الخسارة من تقسيم الأراضي التي كانت تسيطر عليها ومن بينها الأراضي العربية، لتنبثق مجموعة من الدول العربية مثل سوريا والعراق والأردن وغيرها.

لدى تركيا أهداف استراتيجية تتمثل فيما يُطلق عليه في أدبياتها بـ «العثمانية الجديدة»، التي تهدف إلى إعادة الهيمنة على الأراضي والدول التي كانت تحت حكم السلطان العثماني حتى وقت ليس بالبعيد. وهذه الهيمنة لا تقتصر بالضرورة على الضم والاحتلال، بل تعتمد على النفوذ وتعزيز الحضور الثقافي والسياسي، فضلاً عن دعم الجماعات التي تتناغم مع توجهاتها، مثل حركة الإخوان المسلمين، ودعمها في سعيها للوصول إلى السلطة، كما حدث في تونس ومصر وجزء من ليبيا، بعد الإطاحة برؤساء الدول العربية: الرئيس التونسي (زين العابدين بن علي)، الزعيم الليبي (معمر القذافي)، والرئيس المصري (محمد حسني مبارك). تمتلك تركيا بعض النفوذ عبر هذه الجماعات في دول مثل العراق وسوريا والأردن.

دخلت تركيا بقوة لفرض هذه الرؤية بعد قيام ثورات الربيع العربي، محاولة استثمار الفراغ الذي تركه انهيار الأنظمة السياسية السابقة. وكانت سوريا جزءاً من هذه الرؤية، إذ سرعان ما وقفت تركيا إلى جانب ما سمي بالثوار السوريين الذين حملوا السلاح ضد النظام السوري، مثل الجيش السوري الحر وغيرها من الجماعات المسلحة، ودعت بصراحة إلى تغيير النظام. وبسبب ذلك تدهورت علاقاتها مع نظام (بشار الأسد) وحلفائه. بعد سنوات من الثورة السورية، وصلت مجموعة تطلق على نفسها اسم «هيئة تحرير الشام»، وهي حليفة لتركيا، إلى السلطة بعد سقوط الأسد وهروبه مع عائلته إلى روسيا. هذا الحدث أدى إلى زلزال في طبيعة التوازنات الإقليمية، حيث أضر بالمصالح الاستراتيجية لكل من

(2) تركيا تضع اللمسات الأخيرة على الجدار الأمني مع سوريا، وكالة الأناضول، نشر في 2017-11-17، استخرج في 2024-12-18، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aa.com.tr/ar>

روسيا وإيران، وجاء في صالح تركيا التي سرعان ما أعلنت عن دعمها للتحول الجديد⁽³⁾. زار رئيس مخابرات تركيا (إبراهيم قالن) سوريا، والتقى رئيس هيئة تحرير الشام (أحمد الشرع) الذي يُلقب بالجلولاني، كما قام الشرع بزيارة تركيا ولقائه مع الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان). وهذا يُعد إشارة مهمة لطبيعة التحول الجديد، وإرسال رسالة إلى كل من إيران وروسيا مفادها أن تركيا ستكون اللاعب الأهم في المعادلة السورية الجديدة، وأنها خلف ما حدث من تحول وداعمة للسلطات الجديدة، الأمر الذي أثار امتعاض إيران وبقية حلفائها.

وكانت تركيا قد عرضت على الرئيس السوري السابق بشار الأسد خارطة طريق لإعادة العلاقات بين البلدين، تتضمن عودة السوريين المتواجدين على أراضيها، فضلاً عن إعادة تشكيل الخارطة السياسية السورية بما يسمح بمشاركة المعارضة السياسية بما يتوافق مع القرار الأممي رقم (2254). إلا أن الأسد رفض كل ذلك، ربما كان يعتقد أن الأوضاع في بلاده، وبعد الاستقرار النسبي الذي تحقق منذ العام (2017)، لا تستدعي تقديم مثل هذه التنازلات. وربما لو قبل بهذه الرؤية التركية والأممية لكان وضعه أفضل مما هو عليه الآن.

أيضاً، فإن الرؤية التركية تجاه سوريا لا تخرج عن مخاوفها من قيام إقليم كردي سوري يحاذي حدودها، وبالتالي يكون له امتداد مع إقليم كردستان في العراق، وهو ما قد يعني بداية لنشوء دولة كردية، ترى فيها تركيا تهديداً لوحدة أراضيها. ولا سيما أن تركيا من الدول الأربع في المنطقة التي تضم نسبة كبيرة من الأكراد، وأي خطوات تقام في الدول المجاورة قد تعزز من حضورهم السياسي، ما سينعكس عليها سلباً - كما تعتقد. لذلك، هي تنظر إلى سوريا من منظورين رئيسيين: إزاحة النفوذ الإيراني والروسي، وتحميم الخطر الكردي، بالإضافة إلى بناء قواعد تركية متقدمة داخل الأراضي السورية لمنع أي مخاطر قد تهددها.

5- سوريا في المدرك الاستراتيجي العربي

ليس هناك تقريباً موقف استراتيجي عربي موحد تجاه سوريا، بل توجد رؤى مختلفة باختلاف الدول العربية وتوجهاتها ودخولها في لعبة المحاور الإقليمية والدولية. والأكثر من ذلك، يمكن القول إن العرب لا يمتلكون استراتيجية واضحة تجاه مختلف القضايا العربية، وليست سوريا فحسب. الأطراف الخارجية غير العربية، سواء الدولية أو

(3) الشرع يزور تركيا اليوم لبحث ملفات الأمن والاقتصاد، الجزيرة نت، نشر في 2025/2/4، الساعة 01:01 بتوقيت مكة، استخرج في 2025/2/24، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.aljazeera.net/news/2025/2/4/>



الإقليمية، هي التي تؤثر في رسم خارطة التوازنات الاستراتيجية في سوريا، بينما تقوم الدول العربية عادة بدور تكميلي ليس إلا.

ومع ذلك، يبدو أن الدول العربية منقسمة إزاء الوضع السوري. فعند بداية الربيع العربي الذي وصل سوريا في العام 2011، وما تلا ذلك من حرب استمرت لمدة ثلاث عشرة سنة، انتهت بسقوط نظام الأسد، كان الموقف العربي في البداية داعماً لما وصفت بالثورة السورية (باستثناء بعض الدول مثل العراق). وتم طرد سوريا ممثلة بالرئيس الأسد من جامعة الدول العربية، وظل مقعدها شاغراً حتى وقت قريب، عندما تم إعادتها وبدأ الأسد بالمشاركة في القمم والمؤتمرات العربية. وعادت علاقاته بشكل طبيعي مع دول مثل الإمارات ومصر والسعودية. وظن الكثيرون أن الرئيس السوري عاد إلى البيت العربي وأن وضعه بدأ يسير باتجاه الاستقرار.

إلا أنه مع تحول الموقف العسكري على الأرض بشكل مفاجئ، وتحول مجموعة من الجماعات المسلحة، على رأسها هيئة تحرير الشام، من حالة الدفاع إلى الهجوم، أصاب ذلك الكثيرين بالصدمة، بما فيهم حلفاء الأسد من الدول العربية مثل الإمارات ومصر بالدرجة الأولى. وفي ظرف أيام معدودة، انتهى حكم الأسد، ليقوم على أنقاضه حكم جديد، لم تتبين معالمه حتى اللحظة، ولا يزال مصيره غامضاً إلى أين قد يسير.

مواقف الدول العربية متباينة إزاء ما حصل في سوريا، فمثلاً هناك بعض الدول العربية مثل الإمارات ومصر والأردن والسعودية تخشى من قيام حكم إسلامي سني (سواء كان متشدداً أو معتدلاً أو إخوانياً) حليفاً لتركيا، وهو ما يعني تشكيل بعض المخاطر على أنظمة هذه الدول التي تكن العداء للجماعات الإسلامية. هذه الدول تتخوف من أن يكون لما حصل في سوريا ارتدادات عليها، وقد يشجع ذلك الجماعات الإسلامية، وعلى رأسها الإخوان المسلمون، على تحريك الشارع وتأييبه ضدها. كما قد يكون هناك دفع تركي لهذا التحرك بهدف تهديد أمن ومصالح هذه الدول التي تضم جماعات تتماهى مع الرؤية التركية، مثل الإخوان المسلمين. ومع ذلك، كانت السعودية الأكثر جرأة من هذا المعسكر عبر دعوتها بشكل رسمي للرئيس السوري لزيارة المملكة، وبالفعل قام بزيارتها والتقى بولي عهدها (محمد بن سلمان).



هذه الزيارة كانت أول زيارة رسمية خارجية له بعد هيمنته على سوريا، وتؤشر إلى اعتراف سعودي بالحكم السوري الجديد.⁽⁴⁾ كما أن الإمارات استقبلت وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، في زيارة رسمية، حيث التقى بنظيره الإماراتي لبحث الملفات المشتركة. وهذه الزيارة يمكن أن تُفسر على أنها جزء من موقف هذا المعسكر العربي، الذي لا يريد لتركيا وقطر الاستفراغ بسوريا بعيداً عن دوله.

أما بالنسبة لقطر، فكما هو معلوم، أنها منذ اليوم الأول وقفت بقوة ضد بشار الأسد، ودعمت وساندت الجماعات المسلحة وأيدتها، وهي لا تختلف عن رؤية حليفها تركيا، فقطر لا توجد لديها مشكلة مع جماعة الإخوان المسلمين، بل هي من الداعمين الأساسيين لها، وهي إحدى الأسباب التي أدت باستمرار إلى اضطراب علاقاتها مع مصر أو السعودية أو البحرين أو الإمارات وبالتأكيد معها سوريا، وفي فترة من الفترات كانت علاقاتها مع العراق غير جيدة. وتعتقد قطر أن دعم الإخوان المسلمين أو بعض الجماعات المسلحة، يعطيها وزناً في الخارطة الجيوسياسية في الشرق الأوسط بالتحالف مع تركيا. والتغيير الذي حصل في الآونة الأخيرة في سوريا، يأتي متناغماً مع رؤيتها الهادفة إلى دعم حركات الإسلام السياسي. وكان أمير قطر الشيخ تميم بن حمد أول زعيم دولة عربي وأجنبي يزور سوريا بعد التغيير، إذ التقى بالقيادات الجديدة على رأسها الشرع، وهو موقف قطري واضح يعبر عن الدعم للتحول الجديد في سوريا⁽⁵⁾، والإسلاميون هم من أهم حلفاء قطر في المنطقة وتستثمر بهذه الورقة في أكثر من دولة عربية من أجل أن يكون لها تأثيرها ودورها الذي تراه مناسباً لما تمتلكه من إمكانيات اقتصادية كبيرة متأتية مما تمتلكه من موارد كبيرة على رأسها الغاز الطبيعي.

وبشأن العراق، فقد كانت له رؤيتان تجاه سوريا قبل وبعد عام (2011). فقبل أحداث الربيع العربي، كان العراق يتهم سوريا بدعم الجماعات الإرهابية، ووصل به الأمر إلى تقديم شكوى في مجلس الأمن ضدها، حيث كان يعتقد أن سوريا تستخدم أراضيها كقاعدة لتدريب الجماعات المسلحة وإطلاقها نحو العراق لتهديد أمنه واستقراره. أما بعد أن وصلت رياح الربيع العربي إلى سوريا، سرعان ما تبدل الموقف العراقي من العداء والالتهام بدعم الإرهاب

4 (الشرع يلتقي ولي العهد السعودي بأول زيارة خارج سوريا، الجزيرة نت، نشر في 2025/2/2، الساعة 07:44 م، استخرج في 2025/2/25، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/news/2025/2/2>)
5 (أمير قطر يختتم زيارته لسوريا ويجدد دعم وحدتها وسيادتها، الجزيرة نت، نشر في 2025/1/30، الساعة: 06:59 م بتوقيت مكة، استخرج في 2025/2/24، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/news/2025/1/30/>)



إلى دعم نظام الأسد بشكل واضح. وقد شمل هذا الدعم مختلف الأنواع، سواء الرسمي الذي تمثل في دعم الحكومة العراقية، أو غير الرسمي الذي تمثل في مشاركة الجماعات المسلحة الشيعية في القتال لدعم النظام السوري، اعتقاداً منها بأن التهديد الإرهابي في سوريا سيستمر إذا لم يتم مواجهته، وأن نيرانه قد تمتد إلى العراق، مما قد يهدد أمن النظام السياسي العراقي. ويعتبر رئيس مجلس وزراء العراق الأسبق (نوري المالكي) أن الدفاع عن النظام السوري يمثل دفاعاً متقدماً عن النظام السياسي العراقي الذي يقوده الشيعة. ففي نظر غالبية الشيعة العراقيين، سواء من العامة أو النخب السياسية، ما يحدث في سوريا ليس ثورة، بل هو عملية تهدف إلى القضاء على «محور المقاومة» في المنطقة، بما في ذلك إنهاء حكم الشيعة في العراق، واستهداف إيران. ومن وجهة نظرهم، فإن ذلك يعني أيضاً عودة الشيعة العرب والمسلمين بشكل عام إلى الهامش.

الأحداث المفاجئة التي حدثت في الآونة الأخيرة في سوريا أربكت الحسابات العراقية. فما الذي يجب على العراق فعله؟ هل يتدخل أم لا؟ وإذا تدخل، كيف سيكون نوع هذا التدخل؟ وكيف سيتعامل مع السلطة الجديدة في دمشق؟ هل ما يحدث يمثل تهديداً للبلاد أو النظام السياسي؟ هل سينعكس التدخل العسكري سلباً على العراق؟ وهل سيؤدي هذا التدخل، إذا حدث، إلى استعداء الولايات المتحدة الأمريكية؟ وما الموقف من تركيا وإيران وروسيا؟

ظلت هذه الأسئلة تدور في عقل صانع القرار العراقي، ويبدو أنه حسم موقفه بعدم التدخل العسكري الذي كانت بعض الأطراف العراقية تضغط باتجاهه. واكتفى بالمساندة السياسية والإعلامية، مع التأكيد على تأمين الجبهة الداخلية قدر الإمكان. وبالتالي، فإن هذه رؤية عراقية منسجمة قدر المستطاع مع التطورات الخطيرة التي تعيشها المنطقة بعد أحداث السابع من أكتوبر العام الماضي، وذلك لضمان عدم وصول النار إليه.

بعد أن حققت المعارضة السورية المسلحة نجاحات عسكرية في بداية هجومها، مما أهلها للسيطرة على أكثر من مدينة سورية مهمة، كان الموقف العراقي لا يزال داعماً للسلطة السورية تحت قيادة الأسد. ورأى أن ما يحدث هو تهديد إرهابي يهدد أمن وسلامة سوريا، فضلاً عن أمن العراق وأمن المنطقة. وكانت الرؤى العراقية منقسمة بين التدخل العسكري المباشر أو الاكتفاء بالدعم السياسي. وفي النهاية، رجحت كفة الابتعاد عن التدخل العسكري، سواء عن طريق الجيش العراقي أو الكيانات المسلحة الأخرى، خشية أن يكون لذلك تبعات خطيرة على الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي في العراق.



ولا شك أن سقوط نظام بشار الأسد، لم يكن في صالح النظام السياسي العراقي الحاكم، الذي دائماً ما كان يرى أن ما يحصل في سوريا لم يكن في إطار ثورة شعبية هدفها التغيير السياسي؛ وإنما هو صراع إقليمي هدفه تحجيم إيران وحلفائها وربما لن يسلم هو نفسه من ذلك، أي أنه كان يخشى من أن يؤدي ذلك إلى انهياره، أو بمعنى أدق تراجع دور الشيعة سواء في العراق أو في المنطقة.

لذلك، وبعد مرور أكثر من أسبوعين على سقوط الأسد، لا يزال العراق حائراً في كيفية التعامل مع الوضع الجديد. هل يعترف بما حدث؟ وكيف سيتعامل مع رئيس هيئة تحرير الشام (أحمد الشرع)، الذي يعد في الواقع الحاكم الفعلي لسوريا؟ خاصة وأنه كان عضواً في تنظيم القاعدة في العراق، وهو أحد التنظيمات الإسلامية المتشددة التي يصنفها العراق والعالم كمنظمة إرهابية. وقد أعلنت الحكومة العراقية على لسان رئيس مجلس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني) أن العراق لا يزال في مرحلة تقييم الأوضاع في سوريا، ليتم بعدها اتخاذ الرؤية المناسبة بناءً على ما حصل، مؤكداً أن العراق حريص على وحدة وسلامة الأراضي السورية، وعدم التدخل في الشأن السوري الداخلي.

الشرع أرسل رسائل طمأنة للعراق والمنطقة بأسرها، مفادها أن ما حدث في سوريا لن يمتد إلى البلدان الأخرى، وأنهم يحترمون خصوصيات كل بلد، بما فيها العراق. كما أكد أنهم لن يسمحوا بتعرض الأقليات في سوريا لأي إقصاء أو تهميش، بما فيهم الشيعة، وأن المراقدين الدينية الشيعية ستظل على حالها. وهذه جوانب مهمة قد يعول العراق عليها في مساراته الخارجية المقبلة تجاه سوريا.

على الصعيد الاستراتيجي، يجب على العراق عدم التأخر في الدخول إلى المعادلة الجديدة في سوريا، خصوصاً أن الدول العربية والأجنبية بدأت منذ اللحظة الأولى بترتيب أوراقها مع سوريا الجديدة. فكيف بالعراق، الذي يعد دولة محايدة لها، وله معها ارتباطات تاريخية وثقافية ودينية ولغوية وسياسية؟ عليه أن يتجنب الوقوع في خطأ الدول الخليجية التي قاطعت العراق بعد التغيير.

من جانب آخر، فإن سوريا تمثل طريق العراق نحو البحر الأبيض المتوسط. كما نعلم، فإن العراق دولة شبه حبيسة، ولذلك ليس من مصلحته تأزيم علاقاته مع دول الجوار البحرية. فهو بحاجة إلى مسارات بحرية بديلة، والإطالة البحرية السورية تعد إحدى الواجهات المهمة



لحل معضلته الجيوبولتيكية. كما يمكن بناء علاقات اقتصادية متبادلة بين الجانبين، قد تصل إلى تأسيس منطقة اقتصادية مشتركة. وتأتي هذه الرؤية ضمن المسارات الاستراتيجية التي تعتمدها الدول، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى زيادة مساحة الأصدقاء والشركاء وتقليص مساحة الأعداء.

كما أن العراق بحاجة إلى علاقات جيدة مع السلطات السورية الجديدة، حتى يتجنب مسارين خطيرين: الأول هو خطر الجماعات المتشددة التي تتواجد على الأراضي السورية، والتي قد تشكل تهديداً أمنياً للعراق، على الرغم من أن الشرع أعلن أن جميع الجماعات المسلحة سيتم نزع سلاحها ودمجها ضمن القوات الأمنية الرسمية. أما المسار الآخر، فإن المجتمعين العراقي والسوري يتمتعان بالتعددية، لذلك ليس من صالح العراق تبني رؤية متشددة إزاء التحول الجديد في سوريا، والتي قد تؤدي إلى نشوب نزاع طائفي بين البلدين، إذ إن العراق يتمتع بالأغلبية الشيعية، وسوريا ذات أغلبية سنية، مع وجود اختلافات أخرى قومية وعرقية ومذهبية بنسب متفاوتة. بالتالي، إن وجود سياسات تصالحية معتدلة بين الجانبين أمر ضروري على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

ثانياً- الأمن الهوياتي في سوريا: مخاطر التوظيف الإقليمية والدولية (تركيا وإيران أنموذجاً) (د. شجاع محمود)

تظهر أزمة الأمن الهوياتي في الأنظمة السياسية التي جاءت إلى السلطة عبر الانقلابات العسكرية، والتي اعتمدت في شرعيتها في الاستناد على هوية معينة ضمناً وليس شكلاً، وإنكار بعض الهويات الفرعية سواء أكانت مذهبية أو قومية عبر توصيف ايديولوجية النظام السياسي بشمولية ومركزية الدولة، عبر منع التعددية الحزبية وتقييد المشاركة السياسية التي أدت إلى ضعف الهياكل المؤسساتية للنظام، المسيطر عليها من قبل الولاءات، والنماذج على ما طرح كثيرة، مثل الأنموذج الليبي واليميني، إلا أننا سنركز على الأنموذج السوري مع الإشارة إلى مخاطرها على العراق ومسببات وأهداف انخراط تركيا وإيران فضلاً عن الفواعل الدوليين.



1- الأمن الهوياتي الإيراني

دون الولوج في بدايات الأزمة السورية وأسبابها، نجد أن الهويات المكونة للمجتمع السوري تحمل أسلحتها ليس للدفاع عن جسدها بل عن ذاتها، إذ تهدف إلى الدفاع عن أمنها الوجودي. وهي بذلك تشاطر الدول الداعمة لها في هذا الموقف. إذ تعاني إيران من أزمات داخلية، حيث بررت دعمها للنظام السوري بأنه من أجل الدفاع عن أمنها الوجودي. ولا سيما أنها تواجه تحديات داخلية، مثل عسكرة المجال السياسي، حيث خدم أربعة من المرشحين السبعة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية لعام 2005 (بما في ذلك محمود أحمدني نجاد) في الحرس الثوري الإسلامي، وكان (24) عضواً في البرلمان (بما في ذلك رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف) من القادة الكبار السابقين في الحرس الثوري الإسلامي والباسيج. بالإضافة إلى ذلك، تزايدت المطالبات الانفصالية في المناطق الحدودية مثل بلوشستان الواقعة على الحدود مع باكستان والمناطق الكردية في الغرب.

والمناطق ذات الأغلبية الأذرية في الجزء الشمالي من إيران من الشيعة، فإنهم يتماهون أكثر مع الدولة القومية الأذربيجانية وليس إيران، وتسعى أذربيجان بشكل متزايد للحصول على ممر زانجيزور لتوحيد جزئها الشرقي والغربي، وإذا ما حصلت أذربيجان على ممر زانجيزور، فإن هذا من شأنه أن يسمح لتركيا بوضع وجود عسكري قوي على الحدود الشمالية لإيران، لأن تركيا حليف قوي لأذربيجان.

2- الأمن الهوياتي التركي

الأمر ذاته ينطبق على تركيا، التي تعاني أيضاً من أزمات داخلية تتعلق بالانقسام على أساس هوياتي بين الأحزاب القومية التركية من جانب، وأحزاب الحركة الكردية الكبيرة في تركيا من الجانب الآخر. وتتمتع أغلب الأحزاب السياسية في تركيا بقواعد اجتماعية قوية تستطيع تعبئتها وقتما تشاء.

ولهذا تسعى كل من تركيا وإيران جاهدين لتعزيز الأمن الهوياتي في سوريا، خشية أن يؤثر ذلك على استقرارهما الداخلي الهش. وعلى هذا الأساس، تطمح إيران إلى أن تكون الهوية الشيعية على رأس النظام السياسي في سوريا، وأيضاً الحال بالنسبة لتركيا، التي تهدف إلى أن تكون الهوية السنية هي الفاعلة، حتى يتيح لها تقويض النفوذ الكردي وإحباط محاولة قيام حكم كردي على حدودها.



فضلاً عن ذلك، لا تتوقف مخاطر الصراع على الأمن بين الهويات المتعددة، بل تمتد إلى بنية الهوية الواحدة، ولا سيما أن كل هوية قد تكون غير منسجمة في توصيفها الفكري. على سبيل المثال، قد يحدث صراع داخل الهوية السنية في سوريا بين التيار الصوفي والتيار السلفي حول أحقية كل منهما في تمثيلها. وقد يرافق ذلك نزاعات قبلية بين القبائل عبر إذكاء العداوات القديمة، أو حتى داخل القبيلة الواحدة، كما في حالة قبيلة العكيدات في دير الزور. والأمر ذاته ينطبق على الهوية الشيعية، حيث يوجد اختلاف بين مرجعيات التقليد.

لا تقتصر مخاطر صراع الأمن الهوياتي في سوريا على الداخل السوري فقط، بل إن تأثيراتها ستنتقل إلى العراق، الذي يعاني من الأزمة ذاتها بفعل المسببات والفواعل الإقليمية والدولية نفسها. بالإضافة إلى ذلك، هناك فواعل داخلية رسمية وغير رسمية تسعى لتعزيز أمنها الهوياتي كجزء من الأمن القومي للدولة ككل. ويظل هذا التوصيف محل خلاف بين القوى السياسية الممثلة لتلك الهويات، حيث يوجد مؤيدون ومعارضون، في حين يقف آخرون على الحياد تجاه ما يحدث في سوريا.

الخاتمة

دخلت المنطقة في معادلات استراتيجية جديدة، ويبدو أن هذه التبدلات تشير إلى تراجع كل من المحورين الإيراني والروسي، بالإضافة إلى الأذرع المسلحة الحليفة لإيران المنتشرة في العراق وسوريا ولبنان واليمن، التي تشكل خط دفاع متقدم للنفوذ الإيراني وحماية المصالح والهوية الشيعية في المنطقة.

في المقابل، يظهر صعود محور تركيا وحلفائها من الإسلاميين، الذين انتهزوا الفراغ الذي تركته الجماعات المسلحة الحليفة لإيران، وفي مقدمتها حزب الله اللبناني، بعد الضربات التي تعرض لها المحور على يد إسرائيل. هذا الفراغ أتاح لهم إعادة رسم الخارطة الجيواستراتيجية في سوريا والمنطقة بما يتوافق مع رؤيتهم التي تهدف إلى إزاحة النفوذ الإيراني وتحجيم الخطر الكردي.

أما المرحلة المقبلة فقد تشهد مزيداً من التهميش للدور العربي (إن وُجد أساساً) لصالح القوى الإقليمية والدولية التي تعيد رسم المشهد بغير صالح العرب كشعوب ودول. وإن استمر الحال على ما هو عليه، فلن يظل هنالك شيء اسمه رؤية عربية أو موقف وأمن قومي عربي، وربما تكون القضية الفلسطينية وأهلها أكبر الخاسرين مما يحصل. فضلاً عن ذلك، فإن إسرائيل ستسعى إلى رسم المشهد عبر «سلام القوة»، وفرض التطبيع على جميع الدول سواء برغبتها أو بالقوة.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنه من المهم التأكيد على أن منطقة الشرق الأوسط تفكر هوياتياً قبل أن تفكر استراتيجياً، أي أن الانتماء غالباً ما يتغلب على الرؤية الاستراتيجية والعقلانية لطبيعة العلاقات والتوازنات الحاكمة في المنطقة. وهذه من التحديات المهمة التي تواجه صناع القرار، ويصعب عليهم تجاوزها.



إِدْوَلِيَّة فَاعِلِيَّة وَمَجْتَمَع مُشَارِك

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
